أهداف التنمية المستدامة

UNDP

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة

إدارة المحيطات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هذه وثيقة حية، وسيتم تحديثها دورياً.

التنمية المستدامة

مسار نحو الازدهار العالمي والرفاه الإنساني وسلامة كوكب الأرض

لقد حقق العالم مكتسبات مذهلة في التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين. فقد تحقق تقليص كبير في معدلات الفقر المدقع، كما تحسنت إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والنتائج الصحية، وتحققت خطوات كبيرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد ساهم السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية في تحقيق هذا التقدم ومكن الناس في جميع أنحاء العالم من تحسين حياتهم وآفاقهم المستقبلية. ولكن على الرغم من هذه الإنجازات المهمة، لا يزال الفقر المدقع يمثل تحدياً أساسياً، إذ يعيش أكثر من 700 مليون شخص في العالم على دخل يقل عما يعادل القوة الشرائية لـ 1.90 دولار أمريكي يومياً. كما أن معدل انعدام المساواة إما مرتفع أو يزداد اتساعاً، وخصوصاً داخل البلدان. كما أن مستويات البطالة والعمالة الهشة مرتفعة في العديد من البلدان، لا سيما بين الشباب. ويؤدي الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين إلى وضع أعباء على الأنظمة الإيكولوجية تتجاوز طاقتها - مما يقوض قدرتها على توفير الخدمات الضرورية للحياة والتنمية وإعادة تجديد نفسها. كما أن الصدمات المرتبطة بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية، والتدهور البيئي، والاضطرابات الاجتماعية-السياسية تؤثر سلباً على حياة ملايين الناس. وتؤدي هذه الصدمات في حالات كثيرة إلى كبح التقدم الذي تحقق في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً، وتؤدي أحيانا إلى عكس مسار هذا التقدم. إن المحافظة على المكتسبات التي تحققت والتصدي للتحديات الإنمائية الحالية التي يواجهها العالم، لا يمكن أن يحدث من خلال إصلاحات هامشية.

هناك ضرورة ماثلة حالياً لتشجيع التنمية المستدامة. وقد حدد جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة رؤية لما يتضمنه هذا الأمر، إذ يهدف إلى إنهاء الفقر وتعزيز الازدهار ورفاه الناس وفي الوقت نفسه حماية البيئة بحلول عام 2030. وهناك دور رئيسي لبرنامج الإمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بوصفه الذراع الإنمائي للأمم المتحدة، لدعم البلدان لجعل هذه الرؤية أمراً واقعاً - أي وضع المجتمعات على مسار التنمية المستدامة، وإدارة المخاطر وتحسين المنعة والدفع بالازدهار والرفاه.

وضع البرنامج الإنمائي رؤية في خطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017 مستنداً إلى مواطن قوته الرئيسية - شبكة قطرية واسعة في أكثر من 170 بلدا ومنطقة، ودوره كمنسق رئيسي ضمن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وقدرته المؤكدة على دعم الجهود للحد من الفقر وانعدام المساواة والإقصاء، وحماية الأنظمة الإيكولوجية حاسمة الأهمية - وتركز هذه الرؤية على تحقيق الانطلاقة الكبيرة المقبلة في التنمية: مساعدة البلدان على القضاء على الفقر، وفي الوقت نفسه تحقيق تقليص كبير في أوجه انعدام المساواة والإقصاء. وفي حين تتسم هذه الرؤية بالطموح، إلا أنه يمكن بلوغها ويمكن تحقيق نجاحات كبيرة في القضاء على الفقر، وتقليص أوجه انعدام المساواة والإقصاء، وصيانة البيئة.

وتماشياً مع هذه الرؤية، عمل البرنامج الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تطوير استراتيجية للدعم الفعال والمتسق في تنفيذ جدول أعمال التنمية الجديد، وذلك تحت مسمى 'التعميم' والتسريع ودعم السياسات (يرمز لها بالاسم المختصر «مابس» (MAPS). ويهدف العنصر المتعلق بالتعميم في هذه الاستراتيجية إلى توعية جميع الجهات الفاعلة المعنية ومساعدة الحكومات في إدماج جدول الأعمال على المستويين المحلي والوطني؛ وفي نهاية المطاف تعميم جدول الأعمال في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية. أما عنصر التسريع فيركز على مساعدة الحكومات على تسريع التقدم في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، من خلال توفير الوسائل التي تساعد في تحديد العوائق الأساسية أمام التقدم السريع، والتركيز على هذه الغايات الإنمائية الأكثر صلة بالسياق الوطني. في حين يهدف عنصر دعم السياسات إلى توفير دعم سياسي منسق ومجمّع للبلدان التي تعمل على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. وبهذا الخصوص، يقدم البرنامج الإنمائي حزمة متكاملة من خدمات دعم السياسات التي تتماشى مع أولويات البرمجة. وتغطي هذه الخدمات، حسبما هو موضح في النشرات المعلوماتية، مجموعة واسعة من المجالات: الحد من الفقر، والنمو الشامل للجميع وفرص العمل المنتجة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية والصحة، وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتكيف مع تغير المناخ، وإمكانية الحصول على مصادر الطاقة المستدامة، والإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية البرية، وإدارة المحيطات، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع.

وبما أن البرنامج الإنمائي مجهز جيداً عبر الحزمة المتكاملة لخدمات دعم السياسات، فإنه مستعد تماماً لدعم الشركاء القطريين في التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية الجديد، وجعل الازدهار الاقتصادي والرفاه الإنساني والبيئي طويل الأجل، أمراً واقعاً.

إدارة المحيطات

ما هو سبب أهمية هذا الأمر؟

تساهم محيطات العالم مساهمة كبيرة في التنمية البشرية، بما في ذلك من خلال توفير الأمن الغذائي والمواصلات وإمدادات الطاقة والسياحة إضافة إلى أهم خدمات النظام الإيكولوجي للكوكب (تدوير الكربون والمغذيات، وتنظيم المناخ، وإنتاج الأكسجين). **تساهم المحيطات بحوالي 3 تريليونات دولار سنويا في اقتصاد السوق العالمي**، أو حوالي 5 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. وتصل التقديرات لقيمة الخدمات غير السوقية للمحيطات إلى حوالي 63 في المائة من جميع الخدمات التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية للكوكب.

وتساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمائة بليون دولار سنويا وبحوالي 260 مليون فرصة عمل للاقتصاد العالمي. وتشكل النساء 47 في المائة من إجمالي قوة العمل المعتمدة على الصيد التجاري للأسماك من أجل توفير وسائل العيش، بما في ذلك قطاع ما بعد الحصاد. كما أن الشحن البحري الدولي ينقل أكثر من 90 في المائة من التجارة الدولية، وتقدر قيمة هذا القطاع بـ 435 بليون دولار سنوياً ويوفر 13.5 مليون فرصة عمل. ويحدث ثلاثون في المائة من استخراج النفط في العالم حالياً في عرض البحر، وتقدر قيمته بـ 900 بليون دولار سنويا كما أن هذا القطاع ينمو باطراد. وتمثل السياحة 5 في المائة من إجمالي الناتج العالمي وحوالي 6 في المائة من فرص العمل في العالم؛ ومن الواضح أن السياحة الساحلية تمثل عنصرا رئيسياً في ذلك، وتقدر قيمتها بحوالي 271 بليون دولار سنويا.

تتعرض سلامة هذه القيم والخدمات التي تقدمها المحيطات لخطر كبير بسبب طائفة من جوانب القصور **في سياسات إدارة المحيطات وفي الأسواق أدت إلى الإفراط في استغلال المصايد، والتلوث (خصوصاً المغذيات والمواد البلاستيكية)، وجلب الأنواع الغازية، وخسارة موائل الحياة وتحمّض الميحطات.** إن ثمانين في المائة من الأرصدة السمكية في العالم مستغلة استغلالا كاملا، أو استغلالا مفرطا أو أنها في طور الانهيار. وقد تضاعفت أحمال المغذيات في المحيطات ثلاثة مرات منذ العصر ما قبل الصناعي، مما أدى إلى زيادة حسب متوالية هندسية للمناطق الساحلية التي تعاني نقصاً في الأكسجين، ويصل عددها حالياً إلى أكثر من 500 منطقة. أما النمو السريع للشحن البحري كوسيلة لنقل أكثر من 90 في المائة من البضائع والسلع العالمية فقد أدى إلى زيادة هائلة في جلب الأنواع المائية الغازية، والتي تنتقل بصفة أساسية عبر مياه الصابورة وفي هياكل السفن. وقد تدمر 20 في المائة من الشعاب المرجانية في العالم، كما أن 20 في المائة أخرى منها في حالة متدهورة. وتقلصت مساحات أشجار المانغروف بمقدار 30 إلى 50 في المائة من مستواها التاريخي، كما اختفى 29 في المائة من موائل الأعشاب البحرية منذ نهايات القرن التاسع عشر. ومن بين الإنتاج الدولي السنوي للبلاستيك الذي يبلغ 300 مليون طن متري، يدخل ما يقدر ما بين 10 إلى 20 مليون طن متري إلى المحيطات ويعود بالضرر على الأنواع البحرية والأنظمة الإيكولوجية. أخيراً، وبسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتسبب بها البشر، يزداد تحمّض المحيطات بسرعة، وربما أسرع من أي وقت مضى، إذ ازدادت نسبة الحموضة في المحيطات بمقدار 30 في المائة خلال السنوات الـ 50 الأخيرة، وبدأ ذلك يؤثر بالفعل على وظائف الأنظمة الإيكولوجية وسلامتها في المحيطات.

في كل عام، يتسبب الصيد المفرط بكلفة على العالم تبلغ حوالي 50 بليون دولار، ونقص الأكسجين في السواحل بكلفة تبلغ ما بين 200 إلى 800 بليون دولار، والأنواع البحرية الغازية بكلفة تبلغ 100 بليون دولار، ومخلفات البلاستيك في المحيطات بكلفة تبلغ 13 بليون دولار. وإذا ما استمرت الاستجابة لتغير المناخ على وضعها الحالي، فإن تحمض المحيطات سيتسبب بكلفة تبلغ 1.2 ترليون دولار سنويا بحلول عام 2100، إذ ستزداد حموضة المحيطات زيادة إضافية قدرها 250 في المائة.

جوانب القصور الرئيسية في **سياسات إدارة المحيطات وفي الأسواق التي تقود العوامل الخارجية التي تؤثر على المحيطات** تتضمن ما يلي:

- الفشل في استيعاب كلفة مياه الصابورة 'النظيفية' في تصميم السفن وتشغيلها؛ والفشل في الوصول إلى اتفاقية قانونية دولية بهذا الشأن
- الفشل في استيعاب كلفة ضرر المغذيات للأنظمة الإيكلولويجة المائية (والمياه العذبة) في كلفة الأسمدة وسياسات وممارسات إدارة مياه الصرف الصحي الناجمة عن الأنشطة الإنسانية ومزارع الحيوانات
- الفشل في استيعاب التكاليف الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للصيد المفرط والتحول إلى إدارة مستدامة لمصايد الأسماك؛ والإعانات المالية 'السيئة' التي تؤدي إلى إفراط في رسملة مصايد الأسماك
- نقص استيعاب تكاليف الاستعادة الفعالة 'لفضلات' البلاستيك وإعادة استخدامها
- الفشل في استيعاب الأضرار البيئية والاقتصادية لتحمض المحيطات من خلال وضع تسعيرة ملائمة على انبعاثات الكربون وإزالة الدعم الحكومي عن الوقود الإحفوري

المحيطات – حقائق أساسية

UNDP

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

المساهمة السنوية في الاقتصاد العالمي

دولار أمريكي
900 بليون

قيمة استخراج النفط في العالم الذي يحدث في عرض البحر

دولار أمريكي
271 بليون

القيمة المقدرة للسياحة الساحلية

دولار أمريكي
100 بليون

مساهمة مصايد الأسماك والأحياء المائية في الاقتصاد العالمي

دولار أمريكي
٣ ترليونات

مساهمة المحيطات في الاقتصاد العالمي

البضائع والخدمات الناتجة عن المحيطات معرضة لخطر كبير

80%

من أرصدة السمك العالمي إما مستغلة استغلالاً كاملا، أو استغلالاً مفرطاً، أو أنها في طور التدهور

30%

نسبة الزيادة في تحمض المحيطات خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية وهي تؤثر سلبيا على الأنظمة الإيكولوجية في المحيطات

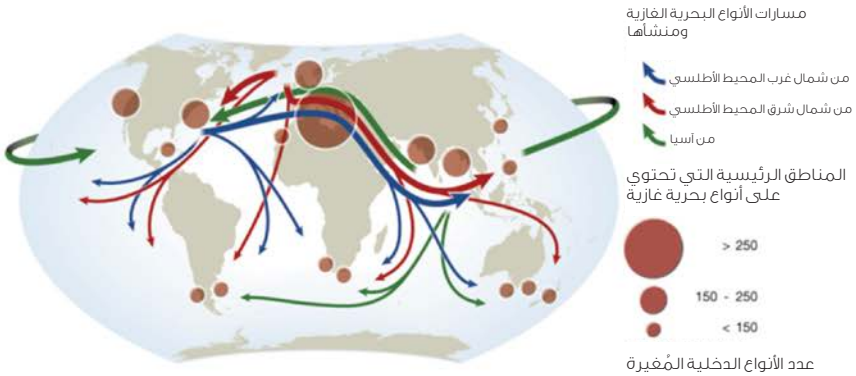

الانتشار الكبير للأنواع البحرية الغازية بسبب النمو السريع لقطاع الشحن البحري

500

منطقة ساحلية تم تحديدها تعاني من نقص الأكسجين، وذلك نتيجة لزيادة أحمال المغذيات في المحيطات

20%

من الشعاب المرجانية في العالم تدمرت و 20% أخرى في حالة متدهورة

20-10 مليون طن متري

من البلاستيك المُنتج تدخل إلى المحيطات في كل عام، مما يتسبب بأضرار للأنوع الحية والأنظمة الإيكولوجية

التكاليف السنوية على الاقتصاد العالمي (بالدولار الأمريكي)

الصيد المفرط: **50 بليون**

الملوثات البلاستيكية في المحيطات: **13 بليون**

تحمّض المحيطات: **1.2 ترليون***

نقص الأكسجين في المناطق الساحلية: **200-800 بليون**

الأنواع البحرية الغازية: **100 بليون**

* متوقع بحلول عام 2100

ما الذي نقدمه

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) من خلال برنامجه لإدارة المحيطات مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومع مرفق البيئة العالمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات أخرى لمصايد الأسماك، وجهات أخرى، من أجل تحسين إدارة المحيطات وسبل العيش المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال الإدارة الفعالة للمحيطات. إن برنامج إدارة المحيطات التابع للبرنامج الإنمائي متوائم بقوة مع **الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحيطات – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.** إن حافظة البرنامج الإنمائي من المشاريع والبرامج الفاعلة وتلك التي قيد التطوير تدعم معظم غايات الهدف **14** من أهداف التنمية المستدامة. كما يتحقق البرنامج الإنمائي من وجود ضمانات ملائمة لتجنب الأضرار المحتملة للناس والبيئة، بما في ذلك موارد المحيطات، وإدارة هذه الإضرار والحد من تأثيرها، وذلك من خلال تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي وما يرتبط بها من آليات للمساءلة في جميع البرامج.
يوفر البرنامج الإنمائي الخدمات التالية للبلدان:

دعم **خلق بيئة سياسية مواتية للحفاظ على المحيطات وحمايتها من خلال تطوير وسائل ومنهجيات للتخطيط الاستراتيجي لإدارة المحيطات والسواحل.** لقد كان البرنامج الإنمائي رائدا في تطوير وتنفيذ مجموعة من الوسائل والمنهجيات التي أثبتت فاعلية عالية في خلق بيئة سياسية تمكينية للحفاظ على المحيطات وحمايتها، وأدت في عدة حالات إلى تحفيز تدفقات نقدية خاصة وعامة كبيرة. وفي بعض الحالات، ساعدت هذه الوسائل على تغيير مواقف صناعات كبيرة تعتمد على المحيطات، مثل الشحن البحري ومصايد سمك التونا، نحو مسارات أكثر استدامة بيئياً.

دعم **تقنين وتنفيذ التحليل التشخيصي العابر للحدود/نهج التخطيط لبرنامج العمل الاستراتيجي التابع لمرفق البيئة العالمي** بغية التصدي لتدهور النظام الإيكولوجي البحري. إن ما يزيد عن **85** في المائة من السمك الذي يتم اصطياده في العلم يحدث في **64** نظاما إيكولوجيا بحريا كبيرا تحيط بقارات العالم. ومعظم هذه الأنظمة الإيكولوجية مشتركة بين بلدين أو أكثر، مما يستدعي تعاونا متعدد البلدان في الإدارة المستدامة لهذه الأنظمة. وفي أواسط عقد التسعينات من القرن الماضي، تبنى مرفق البيئة العالمي النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة بوصفها وحدة التخطيط الجغرافية البيولوجية الرئيسية للأنظمة البحرية العابرة للحدود. واستجاب البرنامج الإنمائي من خلال تقنين **وتنفيذ التحليل التشخيصي العابر للحدود/نهج التخطيط لبرنامج العمل الاستراتيجي التابع لمرفق البيئة العالمي** على أكثر من اثني عشرة من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في العالم. إن 'التحليل التشخيصي العابر للحدود/نهج التخطيط لبرنامج العمل الاستراتيجي' هو نهج تخطيط متكامل وطويل الأجل ومتعدد البلدان يساعد الحكومات على ترتيب أولويات القضايا، وتحديد العوائق والاتفاق على تنفيذ إصلاحات في الإدارة والاستثمار على المستويين الإقليمي والوطني بهدف التصدي للأسباب الجذرية لتدهور النظم الإيكولوجية البحرية.

النُهج المتجهة من أسفل الهرم إلى أعلاه للمحافظة على خدمات النظم الإيكولوجية البحرية على مستوى تخطيط أصغر (البلديات، والمقاطعات، ومستجمعات المياه المحلية) – الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتي تتمم التحليل التشخيصي العابر للحدود/نهج التخطيط لبرنامج العمل الاستراتيجي. إن الإدارة المتكاملة للموارد المائية تشجع التنمية والإدارة المنسقة للمياه والأراضي والموارد المرتبطة بغية تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الناتج عنها بصفة منصفة ودون إضعاف استدامة النظم الإيكولوجية الحيوية. وتعمل الإدارة المتكاملة للموارد المائية (والتي ترتبط بالاقتصاد والإنصاف والبيئة) على تشجيع إدار الموارد المائية على مستوى المستجمعات المائية، سواء أكانت من حجم محلي أو وطني أو عابر للحدود. ويتمثل الهدف من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في زيادة الكفاءة والفاعلية في إدارة المناطق الساحلية نحو الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والتكامل العملي لأنظمة هذه الموارد، وفي الوقت نفسه إتاحة استمرار التطوير الاقتصادي. وقد أخذت الإدارة المتكاملة للموارد المائية «في المنابع» ترتبط على نحو متزايد بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عبر نُهج الإدارة «من المنبع إلى البحر» التي تهدف إلى إدارة مستجمعات المياه المترابطة بأكملها مع المناطق الساحلية التي تصب

فيها. ونظراً للروابط الوضحة جداً بين إدارة مستجمعات المياه عند المنابع ومصلحة الأنظمة الإيكولوجية الساحلية عند المصبات، تثمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم حالة خاصة للإدارة المتكاملة للموارد المائية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتي تستدعي تكاملاً بين منهجي تخطيط ضمن نهج «من المنبع إلى البحر».

المساعدة **في البناء على الاتفاقيات الإقليمية أو الدولية المتعددة الأطراف، القائمة أو المتوقعة، أو الدفع بها** والرامية إلى معالجة التهديدات الواسعة النطاق لاستدامة المحيطات. ثمة بعض القضايا المتعلقة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية تهدد استدامة المحيطات على مستوى إقليمي كبير وحتى على مستوى عالمي؛ ومن بينها الاستغلال المفرط لأرصدة الأسماك الكثيرة الارتحال، واستمرار التلوث العضوي، وتحمض المحيطات، والتلوث البحري بالمواد البلاستيكية، والأنواع البحرية الغازية. ومن أجل اعتماد نُهج إقليمية أو دولية شاملة لهذه التحديات وعلى هذا الحجم، يعمد نهج البرنامج الإنمائي إلى البناء على الاتفاقيات الإقليمية أو الدولية المتعددة الأطراف، القائمة أو المتوقعة، أو الدفع بها. وقد تم تصميم تدخلات البرنامج الإنمائي/مرفق البيئة العالمي لتوفير بناء القدرات، والاستشارات، والتوعية، والدعم في مجال الدعوة الذي يشجع على التفاوض على الاتفاقيات الإقليمية أو الدولية، القائمة أو المتوقعة، وإقرارها وإدخالها حيز النفاذ. لقد أدى تحسين قدرات القطاعين العام والخاص على الالتزام والامتثال بالأنظمة القانونية الجديدة إلى خلق الظروف التمكينية الضرورية والتي ساعدت أيضاً على تحفيز التدفقات المالية الحكومية والخاصة، والتحوّل الملموس لدى عدة صناعات كبرى معتمدة على المحيط نحو مسارات مستدامة.

دعم البلدان **في إقامة مناطق بحرية محمية جديدة** وتعزيز المناطق البحرية المحمية القائمة من خلال برامج التنوع الأحيائي والأنظمة الإيكولوجية التي يديرها البرنامج الإنمائي. ويتم تقديم هذا الدعم من خلال بناء القدرات على المستوى الفردي والمؤسسي وعلى مستوى النظم من أجل إدارة التنوع الأحيائي والاستدامة البيئية في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية.

تشجيع تبادل الخبرات والمعارف لتحسين إدراة المناطق المائية العابرة للحدود، بما في ذلك الأنظمة الإيكولوجية للمحيطات. وإقراراً بمدى شيوع العديد من التحديات التي تواجه الأنظمة المائية العابرة للحدود، أقام مرفق البيئة العالمية ووكالته في عام **1998 أول مبادرة تعليمية لمجال التركيز هذا، هي شبكة التعلم والتبادل والموارد في شؤون المياه الدولية (IW:LEARN) (www.iwlearn.org)**، والتي ما زالت عاملة حتى الوقت الراهن، ويقود البرنامج الإنمائي التنسيق العام للبرنامج. وخلال هذه الفترة، قامت هذه الشبكة بتجريب وصقل سلسلة من **الوسائل التعليمية**، بما في ذلك خدمات الدعم التقني، والمؤتمر الدولي للمياه الذي ينظمه مرفق البيئة العالمي مرة واحدة كل عامين، وتبادل التعليم بشأن المشاريع، وتدريبات موجهة وتيسير حوارات إقليمية. ومن خلال تشجيع تبادل الخبرات والمعارف وعلى امتداد حافظة مشاريع مرفق البيئة العالمي المعنية بالمياه الدولية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، قدمت شبكة التعلم والتبادل والموارد في شؤون المياه الدولية إسهامات مهمة في الجهود الدولية العامة لتحسين إدارة أنظمة المياه العابرة للحدود.

تشجيع الشراكات التي تمثل عنصراً حيوياً من **النهج الاستراتيجي طويل الأجل للبرنامج الإنمائي لتحسين إدارة المحيطات والمناطق الساحلية.** فمن خلال استغلال الموارد التقنية والمالية والمؤسسية وغيرها عبر الشراكات، نمت حافظة مشاريع إدارة المحيطات التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، ونفذت استجابات فعالة للتحديات الكبرى للمحيطات. ومن بين الأمثلة على هذه الشراكات: الشراكة مع المنظمة البحرية الدولية بشأن الحد من الأنواع البحرية الغازية وتقليص البصمة الكربونية لقطاع الشحن البحري؛ والشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن إدارة المياه الجوفية العابرة للحدود؛ والشراكة مع وكالات مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ (أمانة جماعة المحيط الهادئ، وكالة مصايد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادي) بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية/الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتشجيع الصيد المستدام لسمك التونا؛ والشراكة مع برنامج الشراكات في الإدارة البيئية للبحار في شرق آسيا بشأن تشجيع استدامة المحيطات وتطوير السواحل في المنطقة، بما في ذلك من خلال عرض مواقع للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والارتقاء بها في المنطقة؛ والشراكة مع الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي الأمريكية بشأن طائفة من تقييمات النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة وبرامج الإدارة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل

حقق برنامج إدارة المحيطات التابع للبرنامج الإنمائي خلال السنوات العشرين الماضية تأثيرات واسعة النطاق، وفي بعض الحالات حقق تغييرات تحولية، في قطاعات رئيسية معتمدة على المحيطات مثل الشحن البحري ومصايد الأسماك وتطوير المناطق الساحلية. ومن بين هذه التأثيرات الإقرار والتنفيذ الرفيع المستوى لبرامج عمل وخطط لإدارة المناطق الساحلية والمحيطات على المستويين الوطني والإقليمي، إضافة إلى التفاوض على اتفاقيات قانونية إقليمية ودولية وإقرارها، وتحفيز استثمارات كبيرة في مجال الحد من التلوث، واستعادة الموائل وإدارة مصايد الأسماك. ومن بين الأمثلة على النتائج الرئيسية ما يلي:

استدامة مصائد الأسماك

تم لغاية الآن التفاوض على 12 برنامج عمل استراتيجي وإقرارها على المستوى الوزاري بشأن 12 نظاماً إيكولوجيا بحرياً كبيراً، يشارك فيها أكثر من 80 بلداً، بما في ذلك التزامات تعهد بها 20 بلداً لإقامة ثلاث لجان للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة (وهي الأولى من نوعها في العالم) في كل من التيار الغيني، وتيار بنغيلا، والبحر الأصفر؛ علاوة على ذلك، تم التفاوض على أول اتفاقية لنظام إيكلولوجي بحري كبير في العالم، تيار بنغيلا، كما تم تبنيها ودخلت حيز النفاذ. وتمثل هذه النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة مجتمعة حوالي ربع السمك الذي يتم اصطياده سنويا في العالم، وقد بدأت تتجه نحو الاستدامة، ونحو إدارة قائمة على المحافظة على النظام الإيكولوجي.

يوفر غرب ووسط المحيط الهادئ قرابة نصف إمدادات العالم من سمك التونا؛ وفي بدايات العقد الماضي، أتمت البلدان التي تمارس الصيد في تلك المياه مفاوضات اتفاقية لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2004. **ونفذ مرفق البيئة العالمي/ البرنامج الإنمائي، وعبر شراكة مع وكالة مصايد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ، سلسلة من المشاريع المائية الدولية** التي دعمت: مشاركة دول المحيط الهادئ في عملية لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ؛ وإصلاح ومواءمة وإعادة هيكلة وتعزيز قوانينها وسياساتها ومؤسساتها المعنية بمصايد الأسماك، لمساعدتها على توزيع المسؤوليات الجديدة التي تتطلبها الاتفاقية؛ ولتوفير القاعدة المعرفية العلمية للإدارة المستدامة لأرصدة الأسماك.

ومن خلال الإقرار الوزاري لبرنامج العمل الاستراتيجي لبحار شرق آسيا في عام 2009، **التزمت جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الكورية بتوفير أكثر من 3.64 بليون دولار** للإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي للمصايد، وللحد من أنشطة الصيد في بحار شرق آسيا بمقدار ما بين 25 إلى 30 في المائة، وذلك عبر شراء السفن من الصيادين والمحافظة على إجراء تقييمات مشتركة لأرصدة الأسماك والاستمرار فيها. وبغية دعم استعادة أرصدة الأسماك، يتضمن برنامج العمل الاستراتيجي أيضاً التزامات لحماية الموائل الساحلية، وإقامة شبكة من المناطق البحرية المحمية الإقليمية، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني (بقيمة 1.586 بليون دولار).

خضرنة قطاع الشحن البحري

أدى **البرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة** منذ عام 1998، وهو **برنامج شراكة بين مرفق البيئة العالمي والبرنامج الإنمائي والمنظمة البحرية الدولية،** دوراً تحفيزيا حاسماً للوصول إلى مرحلة إقرار **الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها،** ومن المتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في عام 2015. وقد حصل أكثر من 70 بلداً وعدة هيئات إقليمية على دعم لتطوير إصلاحات قانونية وسياسية ومؤسسية لإدارة مياه صابورة السفن. ومن خلال إقامة تحالفات استراتيجية (من قبيل ندوات البحث والتطوير لتحالف قطاع الشحن الدولي ومياه الصابورة) مع قطاع الشحن، وإنشاء السفن، والقطاع الناشئ لمعالجة مياه الصابورة، ساعد البرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة أيضاً على **تحفيز تحولات كبيرة في قطاعي الشحن البحري ومعالجة مياه الصابورة،** إذ يتجهز هذان القطاعان لدخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ، وتقدر كلفة الامتثال للاتفاقية بـ 80 بليون دولار. وثمة برنامج مكمل يجري ضمن شراكة بين مرفق البيئة العالمي والبرنامج الإنمائي والمنظمة البحرية الدولية، وهو مشروع الشراكة العالمية للكفاءة في استخدام الطاقة في البحار (GloMEEP)، وهو قيد التنفيذ حالياً ويهدف إلى **تخفيض البصمة الكربونية لقطاع الشحن الدولي** من خلال الكفاءة في استخدام الطاقة في تصميم السفن وتشغيلها.

إدماج إدارة المناطق المائية والمناطق الساحلية

في عام 2003، أتمت 12 دولة في شرق آسيا تطوير **استراتيجية التنمية المستدامة لبحار شرق آسيا** وتم تبنيها على مستوى رفيع، كما أقرت

بالشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا بوصفها آلية تنسيق إقليمية للتنفيذ طويل الأجل لاستراتيجية التنمية المستدامة لبحار شرق آسيا. وعلى امتداد أكثر من 20 عاماً، دعم برنامج **الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا** الذي يديره مرفق البيئة العالمي/البرنامج الإنمائي تطوير وتنفيذ برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع 29 حكومة محلية. وهناك تسعة بلدان أعدت و/أو أنها في طور إقرار وتنفيذ إجراءاتها الخاصة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق الساحلية. وتغطي برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حالياً حوالي 12 في المائة من سواحل المنطقة. وتصل الاستثمارات البيئية التي تمت تعبئتها من خلال برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي جرت بتيسير من الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا إلى 369 مليون دولار، ووفر القطاع الخاص مبلغ 79 مليون دولار منها، وقدم القطاع العام باقي المبلغ.

ومن خلال دعم من سلسلة من المشاريع بإدارة مرفق البيئة العالمية والبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حققت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم التي يبلغ عددها 34 دولة تقدماً في وضع سياسات وخطط للإدارة المتكاملة للموارد المائية و/أو الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية** إلى جانب مشاريع وطنية في هذه المجالات من قبيل الصرف الصحي المراعي للأنظمة الإيكولوجية، وإدارة مستجمعات المياه، وحماية المياه الجوفية. ووصلت هذه الجهود إلى ذروتها في عام 2013 مع إقرار مرفق البيئة العالمية لبرنامج 'من القمة إلى القاع' للدول الجزرية الصغيرة النامية (الذي يدعم الجهود متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة لتشجيع الإدار المتكاملة للأرض والمياه والتنوع الأحيائي والمناطق الساحلية في جميع جزر المحيط الهادئ) وتبلغ قيمة البرنامج 80 مليون دولار.

الحد من التلوث البحري

نفذ البرنامج الإنمائي بتمويل من مرفق البيئة العالمي سلسلة من مشاريع معنية **بالمياه الدولية في حوض نهر الدانوب والبحر الأسود**، ونتج عنها إصلاحات سياسية وقانونية ومؤسسية، وحددت 500 أولوية للحد من التلوث، مما خلق بيئة تمكينية حفزت استثمارات تزيد عن 3 بليون دولار للحد من تلوث المغذيات في جميع بلدان الحوض التي يبلغ عددها 17 بلداً. وعملت هذه الاستثمارات على **التخفيف من أحمال النيتروجين والفسفور من البحر الأسود بمقدار 25,000 و 4,000 طن متري سنويا**، على التوالي، مما عمل على **عكس مسار فقد الأكسجين في معظم منطقة الجرف الشمالي الغربي للبحر الأسود**، وبالتالي التقدم بقوة نحو استعادة النظام الإيكولوجي للجرف الشمالي الغربي.

من خلال الإقرار على المستوى الوزراي باستراتيجية التنمية المستدامة لبحار شرق آسيا في عام 2009، **تعهدت جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الكورية بالتزامات تزيد عن 5.625 بلايين دولار** للحد من التلوث، بما في ذلك التزامات للحد من تصريف المغذيات بمقدار 10 في المائة كل خمس سنوات من خلال تحسين معالجة مياه الصرف والتقليل من استخدام الأسمدة وتصريف المخلفات الصناعية.

توسيع المناطق البحرية المحمية

لقد دعم برنامج الأنظمة الإيكولوجية والتنوع الأحيائي الذي يديره البرنامج الإنمائي **إقامة مناطق بحرية محمية في أكثر من 35 بلدا في جميع أنحاء العالم**، بما في ذلك من خلال: إقامة وتعزيز التمويل المستدام للمناطق البحرية المحلية والمناطق المحمية في أنظمة إيكولوجية ذات صلة؛ وإدماج اعتبارات إدارة التنوع الأحيائي في القطاعات الإنتاجية والسياسات الوطنية والإقليمة ذات الصلة؛ وتطبيق التكيّف القائم على النظام الإيكولوجي في الأنظمة الأيكولوجية المائية والساحلية ذات الأهمية الحاسمة؛ وخلق ودعم سبل العيش المستدامة للمجتمعات المحلية التي تعتمد على الموارد البحرية من خلال وسائل تمويل مبتكرة، من قبيل الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والمنح البالغة الصغر. وتؤثر هذه المشاريع على 444 منطقة محمية تغطي حوالي 90 مليون هكتار من الأنظمة الإيكولوجية البحرية والأنظمة الإيكولوجية المرتبطة بها.

تنويهات الصور:

صفحة 4: غريغ ماكفول/ الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي الأمريكية
صفحة 6: كريستوفر باستيكينو
صفحة 8: م. يوسف توشار/ الأمم المتحدة
صفحة 9: فليكر/ موقع كريتف كومونز

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza,
New York, NY 10017
www.undp.org